ثلاث ومثلث منهما تكون الوصفية فيهما اصلية وصفية فانهما
وضعا للذي العدد المعين واذا سمي بهما منعا من الصرف للعدل
والعلمية عند الجمهور واذا نكرا منعا للعدل والوصفية الاصلية
في احمر كذا ذكره الشيخ ابو حيان وغيره فاعتمده **قوله** او
الوصف ووزن الفعل تقدم معنى الوصف وشرط كل من الوصف
ووزن الفعل فلا تغفل ولو عبر بالوصفية بدل الوصف لكان
اولى **قوله** او الوصف وزيادة الالف والنون الزايدتان
لانهما ليستا من الحروف الاصول في الكلمة بل من الزوايد على الفاعل
التي عرفت في التصريف ويسميان ايضا مضارعين لمشابهتهما
الفي التانيث في منع دخول التانيث واختلفت النحاة في ان
سببية الالف والنون لمنع الصرف لزيادتهما وفرعيتهما للمزيد
عليه او لمشابهتهما الفي التانيث والراجح هو القول الثاني كما
قاله السيد الجرجاني وتقدم شرط الوصف واما الالف والنون
في الوصف فشرطهما انتفا فعلانة عند الاكثر وهو الراجح ولو
لم يعلم ان الالف والنون زايدتان او اصليتان بان احتمل الامران
كما في لفظ الحسان والشيطان فالصرف ومنعه سيان فان
قلت التعريف الذي ذكره الشارح لما لا ينصرف غير
مانع لصدقه على ما فيه علمية موثرة في منع صرفها اذا نكر
بان اريد به غيرما اريد بالعلم مع انه منصرف قلت
قال السيد الجرجاني قدس سره ليس المراد بالافعال في التعاريف
اقترانه بزمان انتهى بل المراد مجرد ثبوت الحدث بالفعل وقبل

يراد

يراد بها الاستقبال وعلى التقديرين مجاز مشهور فلا ضرر
ولها شروط الحا اي بجملتها شروط او انه غلب فلا يراد ان بعضها
لا شرط له وبعضها ليس له الا شرط او انه استعمل الجمع فيما فوق
الواحد كما في قوله اولئك مبرون مما يقولون اي عايشة وصفوان
رضي الله عنهما وعن الصحابة اجمعين والشارح تركها اختصارا
وانما ذكرنا ها نحن لان التنبيه عليها يوجب للنفس تشوقا اليها
فاذا لم تذكر كان في النفس شيء من التحسر على فوات ذلك **قوله** فهذه
اي الاسما المذكورة ونحوها **قوله** تخفض بالفتحة نيابة عن
الكسرة وذلك لان العلل المذكورة كلها فروع العدل فرع المعدول
عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والتعريف
فرع التنكير والعجمة فرع العربية والجمع فرع الواحد والتركيب
فرع الافراد والالف والنون المزيدتان فرع المزيد عليه ووزن
الفعل فرع وزن الاسم فاذا اجتمع في الاسم علة واحدة من هذه العلل
او تكررت حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل لان فيه ايضا
فرعيتين بالنسبة الى الاسم احداهما من جهة الاشتقاق فان
الفعل مشتق من المصدر الذي هو الاسم وثانيهما من جهة الافادة
اذ الفعل يحتاج في الافادة الى الاسم والاسم يستغني عنه فلما شابه الاسم
الفعل بالنوعين منع منه ما كان ليس في الفعل وهما الكسرة
التي تختص بالاسم والتنوين ولم يحكم بمنع الجر عن غير المنصرف لتحقق
الجر فيه الا انه تابع لنصبه يعني انه جر بالفتحة نيابة عن الكسرة
حملا للنصبه على جره لاشتراكهما في الفضيلة لما ترك جره بالكسرة تبعا

Copyright King Saud University